جوانب من القضايا الاقتصادية والأعمال الخيرية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931م-1956م.

Aspects of economic issues and charity At the Association of Algerian Muslim Scholars1931-1956

رشيد مياد.

جامعة يحيى فارس؛ المدية (الجزائر).

البريد الإلكتروني: *rachidmiad@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2022/09/13؛ تاريخ القبول:2022/11/09؛ تاريخ النشر:2022/12/15.

الملخص:

نحاول من خلال هذه المساهمة العلمية تسليط الضوء على أحد الجوانب المهمة التي اهتمت بها الحركة الإصلاحية في الجزائر ممثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والتي لم تنل بعد حظها من الدراسة عند الباحثين، ألا وهي الجوانب الاقتصادية ومدى ارتباطها بالأعمال الخيرية، فاذا كانت اهتمامات الجمعية بالجانب الثقافي والاجتماعي تبدو واضحة المعالم بشكل كبير، فهذا لا يعني أن الجمعية أهملت الجانب الاقتصادي لما له من أهمية بالغة في حياة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الجمعية؛ النوادي؛ الاقتصاد؛ الأعمال الخيرية؛ البنك الإسلامي.

Abstract:

Through this scientific contribution, I am trying to shed light on one of the important aspects that the reform movement in Algeria represented in the Association of Algerian Muslim Scholars, which have not yet been exhorted from research by

researchers, which are the economic aspects and how they relate to charitable works, if the association's interests are in the cultural aspect, The social appear to be very clear-cut, this does not mean that the association neglected the economic aspect, due to what this economy represents in the life of society.

Key words: association; clubs; economic; charity; Islamic bank.

مقدمة:

إذا كانت اهتمامات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالجانب والثقافي والاجتماعي تبدوا واضحة المعالم بشكل كبير، من خلال مختلف المقالات المنشورة في جرائدها والتي تجسدت في الجهود الفردية والجماعية التي قام بها رجالاتها في هذا الجانب، فهذا لا يعني أن الجمعية أهملت باقي الجوانب الأخرى وعلى رأسها الجانب الاقتصادي، فقد وضعت نصب عينها محاولة بعث الحركية الاقتصادية الجزائرية، وذلك لما يشكله الاقتصاد في حياة المجتمع، واسترجاع ما سلب منها من طرف المستعمر. وتجلت هذه الاهتمامات والجهود في محاولتها خلق مؤسسات اقتصادية جزائرية تعود بالنفع على الجزائريين، هذا ما سنحاول إبرازه من خلال هذه المساهمة العلمية مع الإشارة إلى جوانب من الأعمال الخيرية التي ارتبطت بالجانب الاقتصادي تأثيرا وتأثرا. محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى اهتمت جمعية العلماء بالجانب الاقتصادي وما مظاهر هذا الاهتمام، وماهي العلاقة بين الجانب الاقتصادي والأعمال الخيرية التي كانت تقوم بها الجمعية؟

للإجابة عن الإشكالية محل الدراسة اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي القائم على جمع المعلومات والحقائق المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وهذا عند إبراز طبيعة النظام الاقتصادي الاستعماري ومختلف السياسات التي مارسها الاستعمار في هذا الجانب ثم استقراء ما قامت به الجمعية في هذا الجانب.

1. جمعية العلماء المسلمين، الأهداف والغايات:

لقد أعلنت الجمعية في بيان تكوينها أنها جمعية ثقافية (سجل جمعية العلماء، 1937)، وغير مهتمة بالشؤون السياسية، وهذا ما نلمسه عند تصفحنا للقانون الأساسي للجمعية، الشيء الذي يجعلنا ندرك عمق الفهم الذي كان عليه مؤسسوها الأوائل، وحسن تقديرهم، ومعرفتهم لحقيقة وغاية الإدارة الاستعمارية، لقد أصرت الجمعية من أول يوم على أن تنأى بنفسها عن السياسة مع الإدارة الفرنسية، وأن تنصرف إلى تربية الشعب الجزائري، فقد كان زعماء الجمعية يرددون أن مهامها العمل على إصلاح المجتمع وتقويمه في إطار ديني اجتماعي، أما السياسة فهي من غير اختصاصها -على حد تعبير الرئيس الثاني للجمعية "الشيخ البشير الإبراهيمي" في مقال نشرته صحيفة البصائر، ونشره عبد الرحمن بن العقون (ابن العقون، 1984، صفحة 376)، ومما جاء فيه : "لجمعية العلماء أعمال ومواقف، ولها أعمال في الميدان الديني، لا يتطرق إليها التبديل والتغيير، لأن المرجع فيها نصوص الدين، ولها أعمال في ميدان التعليم العربي، ولا يعتريها الفتور ولا النكوص ولا التراجع، ولها في الحياة

السياسية والاجتماعية للأمة الجزائرية آراء، محصتها التجربة وأيدها المنطق، ومواقف لم تراع فيها إلا المصلحة المحققة أو الراجحة، ولم تبال في مواقفها بمن طار وبمن وقع، ولجمعية العلماء أضداد وخصوم ، ومن أعداء الجمعية الاستعمار وأنصاره وصنائعه ومن خصومها تلامذة الأقسام الابتدائية في السياسة، من أفراد وأحزاب يضادونها كلما جروا من الأهواء فلم توافقهم، وكلما أرادوا احتكار الزعامة فلم تسمح لهم".

وهذا ما نلمسه بوضوح في قانونها الأساسي الخاص، والتي اتسمت من خلاله بالمهادنة، لذلك وافقت إدارة ميرانت *(MIRANTE)* مسؤول الشؤون الأهلية، على طلبها بعد خمسة عشر يوم فقط من تقديمها (الخطيب ، 1984، 98).

ولعل أهم تعبير عن أهداف الجمعية ومبادئها، ما جاء على لسان الشيخ عبد الحميد بن باديس، وأوردته مجلة الشهاب، لسان حال الجمعية سنة 1937م حين قال: "العروبة، والإسلام، والعلم، والفضيلة، هذه أركان لقضيتنا، وأركان لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي هي مبعث حياتنا، ورمز نهضتنا، فما زالت هذه الجمعية كما كانت تفقهنا في الدين، وتنيرنا بالعلم، وتخلينا بالأخلاق الإسلامية العالية والفضيلة، وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا، وتربطنا بوطنيتنا العربية الإسلامية"(جريدة الشهاب، 1937، 20).

من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الجمعية لنفسها وضعت برنامجا، ومنهاج عمل يعتمد على مجموعة من الأسس، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاعتماد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والسلف الصالح، وتلك هي المرجعيات الأساسية في سياسة الإصلاح الذي تبنته الجمعية.
- مخاطبة العقل، والدعوة للحداثة، ومحاربة الجمود، والتصدي للطرقية، والخرافات والبدعة التي عششت في عقلية الجزائريين.
- الاعتماد على المرحلية في النهج الإصلاحي، وكذا التعايش مع الطرف الآخر، بغرض تثمين الذات الوطنية واستعادة ما استلب منها، ونبذ الخلاف لرسم معالم التوجه الجديد.
- توظيف الكيف لضمان الاستمرارية في الحقل البنائي لحركية المجتمع المعاصر(مريوش ، 2006، 222).

2. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضايا الاقتصادية:

إذا كانت اهتمامات الجمعية بالجانب الاجتماعي والثقافي تبدو واضحة المعالم بشكل كبير من خلال مختلف المقالات المنشورة في جرائدها والجهود الفردية والجماعية لها فإنها لم تهمل باقي الجوانب فقد وضعت نصب عينها محاولة بعث الحركية الاقتصادية الجزائرية، وذلك لما يشكله الاقتصاد في حياة المجتمع، واسترجاع ما سلب منها من طرف المستعمر الذي استحوذ على ما فوق الأرض وتحتها. وتحلت هذه

الاهتمامات والجهود في محاولتها خلق مؤسسات اقتصادية جزائرية تعود بالنفع على الجزائريين.

فقد طالبت السلطات الاستعمارية بتحقيق العدالة من حيث الأجر، ووقت العمل بين الجزائريين والفرنسيين أثناء العمل، بالإضافة إلى إلغاء كل القوانين التي تعيق المواطن الجزائري من أجل خدمة أرض، وتجسدت هذه المطالب في:

1- تساوي الأجور إذا تساوى العمل.
2- تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.
3- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة، صناعة، تجارة.
4- السماح بتكوين جمعيات تعاونية فلاحية، ومراكز التعليم الفلاحي.
5- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض من الجزائريين.
6- توزيع أراضي البور الشاسعة على صغار الفلاحين وعمال الفلاحة.
7- المطالبة بإلغاء قانون الغابات(تركي، 2001، 108).

من خلال قراءة سريعة في هذه المطالب نجد أن الجمعية في برنامجها لم تهمل الجانب الاقتصادي بل كان في صلب اهتماماتها، لأنها كانت تدرك أهمية هذا الجانب في حياة المجتمعات، فنادت بإشراك الفقراء في القروض والمزارع والمغارس والتعاون في العمل بين العمال وأرباب الأرض والأموال، وأن يكون الحكم شورى بين الناس دون استبداد أو ظلم (مناصرية، 1988، 32)، ويتجلى ذلك في بيان لرئيس الجمعية حول دعوة الجمعية وأصولها من خلال البند التاسع الذي يفيد:

إشراك الفقراء مع الأغنياء في الأموال والشرع، مما يظهر التعاون والعدل بين العمال وأرباب المال والأرض (شيبان ، دت، 14).

كما نادت بتوزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والاحتراف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس، والإقلاع على فكرة انتزاع ملكية الأرض من الجزائريين (تركي، 2001، 102)، ونلتمس ذلك في المقال المنشور في الشهاب: "إن الاستنارة الحديثة أو التعاليم الإسلامية الفذة أضحت تستحثنا على فهم الفرق بين حياة الأحياء وموت الأموات وعلى تدارك أمرنا قبل فوات، وعلى العمل الفردي لمصلحة المجموعة، وعلى خلق وسط صالح للعمل المنتج وتدعوا بعزيمة صادقة ولم يريدوا بعملهم إلا مصلحة الجماعة ولإنهاء فكرة الملكية في نفوس الشعب المتطلع لمثلهم العليا(جريدة الشهاب، 1931، 741).

بالإضافة إلى دعوة الجمعية لتكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز التعليم الفلاحين ، كمال جاء في مقال لجريدة الشهاب:" على المجدين أن ينحوا من ناحيتهم نحو الصناعة الغربية الحديثة بأن يمارسوا دراستها إلى الحد الذي بلغه حذق إخوانهم الغربيين لها ، وأن يتطور ذوقهم الفني بتطور الذوق العالمي والبيئات الصناعية والآلات العتيدة وبذلك يكونا في مأمن من شر الفقر ونكد الحياة بل يكون في المستوى اللائق بأمثالهم من الأحياء"(جريدة الشهاب، 1930، 570)، إلى جانب ذلك دعت الجمعية لضرورة توزيع أراضي البور الشاسعة على صغار الفلاحين وعمال الفلاحة، وإلغاء قانون الغابات.

من مظاهر اهتمام جمعية العلماء بهذا الجانب إقدامها على تأسيس العديد من الجمعيات المهنية، والاقتصادية والخيرية، وذلك

لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للشعب الجزائري والتخلص من السيطرة الاقتصادية الاستعمارية على الاقتصاد الجزائري، بإنعاش مصادر رزقه وعيشه، حتى لا يحتاج لفرنسا، وذلك أنها -أي فرنسا-كانت تستغل الفقر لابتزاز الشعب، ومعظم التجار كانوا من اليهود، ويمكن إبراز اهتمام الجمعية بهذا الجانب من خلال:

1.2. محاولة تأسيس البنك الإسلامي الجزائري:

كانت هناك محاولات لتأسيس البنك الإسلامي من طرف كبار تجار العاصمة، وقد نجحوا في ذلك نجاحا باهرا أول الأمر، فوضعوا له قانون أساسي، وعين له رئيسا، هو المرحوم السيد عمر بوضربة، وحوله جماعة من أصحاب المال من بينهم الزاوي الحاج، المحفوظ ابن التركي، محمد المناصلي، حسان حفيز وغيرهم.

دخلت جماعة البنك في مفاوضات مع السلطات الفرنسية من أجل التمكن من الحصول على اعتماد لهذه المؤسسة المالية، الذي جمع له أعضاء نادي الترقي أموالا كبيرة وتحمسوا لإنشاء بنك إسلامي جزائري(الوناس، 2013، 294)، لكن السلطات الاستعمارية عارضت فكرة المشروع , ورفضت بشدة معتبرة إياه شيء يميز الهوية الإسلامية، وهي لا تريد بأي شكل من الأشكال للمظاهر الإسلامية أن تظهر في العاصمة(المدني، 2009، 177)، لأنها كانت تسعى للقضاء على الهوية الإسلامية.

2.2. تأسيس الجمعيات ذات الطابع الاقتصادي والخيري:

من نتائج الحركة الإصلاحية التي انتشرت في القطر الجزائري في ثلاثينات القرن الماضي، تأسيس جمعيات خيرية، قام بها رجال عاملون وصالحون في مقدمتهم رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد انتشرت هذه الجمعيات في كافة أرجاء الوطن من مدن وقرى ومداشر(البصائر، 1934، 8-4).

❖ **جمعية الزكاة:**

اجتهد العلماء في إعادة الاعتبار لممارسة الزكاة المنتظمة التي طالما أهملها الجزائريون(مراد ، 2007، 400؛ الشهاب، 1932، 8)، وهذا أملا في أن يستفاد منها لتحسين الاقتصاد العام في الجزائر، لقد كانت دعوة العلماء لأداء الزكاة في حينها تهدف إلى ترقية التضامن الاجتماعي والاقتصادي في صلب الأمة الجزائرية، حيث كان التضامن بالنسبة لهم أمرا مستعجلا، لاسيما وأن النظام الاستعماري لم يكن يظهر كبير عناية للتحرر الاقتصادي للشعب الجزائري(مراد، 2007، 369).

لأجل تجسيد ذلك عمل نادي الترقي على تأسيس جمعية الزكاة من أجل مساعدة الفقراء والمحتاجين داخل الوطن ببعض المساعدات (البصائر، 1934، 8)، وذلك بسبب الحالة المزرية التي كان يعيش فيها الشعب الجزائري بعد أن جرد من أرضه من طرف الاستعمار الفرنسي ومنحها للمعمرين بعد أن كانت هذه الأرضي تمثل الحياة بالنسبة للمواطن الجزائري فهي مصدر رزق للجميع.

فبدأ أعضاء نادي الترقي بجمع زكاة المسلمين من كامل القطر لكي تنفق جماعيا في أوجهها الشرعية. وتم وضع لها رئيسا وتمثل في الحاج ماماد المانصالي، وتمكنوا فعلا في جمع الكثير من مال الزكاة في العاصمة، وتم بالفعل في 22 ماي 1931 م الإعلان عن تأسيس جمعية

الزكاة في محافظة الجزائر ، وجاء في إعلان تأسيسها أنها جاءت من أجل تشجيع وتدعيم التعليم والتربية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لمسلمين الجزائر، مقرها في العاصمة ساحة الحكومة، وهذا لحرصهم الكبير على إعادة الاعتبار لممارسة الزكاة المنتظمة، حتى يستفاد منها في تحسين الاقتصاد العام للأمة الإسلامية(مراد، 2007، 368)، مع عدم الاكتفاء بالهبات العرضية التي يقدمها لهم الناس الأثرياء واشتراكات زبائنهم لإنجاز مشاريعهم الإصلاحية(مراد، 2007، 369).

تمكنت الجمعية من جمع أموال طائلة من أموال الزكاة أنفقتها في وجوهها الشرعية، لكن تماطل بعض من يملك أموال الزكاة في دفعها، ورؤيتهم على أن كل واحد يدفعها بنفسه أدى إلى تعطل المشروع (المدني، 2009، 178)، وفيما يخص تنظيم الزكاة ووجوه إنفاقها جاء في مقال منشور في جريدة البصائر ما يلي: "اتفقوا على إعطاء الزكاة للقائمين بمصلحة دينية كالعالم، المدرس والمفتي والقاضي، والقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيعطوه إذا لم يكن لهم سهم في بيت مال الدولة ولا فرض معين لأن ذلك من المصالح العامة"(البصائر، 1934، 8).

- **الجمعية الخيرية الإسلامية:**

أقدمت جمعية العلماء على تأسيس جمعيات خيرية تتولى التكفل بقضايا المجتمع الجزائري والسهر على توفير ما يمكن له من الحاجيات الضرورية، ولعل من أبرز هذه الجمعيات نجد الجمعية الخيرية الإسلامية، تأسست بالجزائر العاصمة في 1936م من طرف جماعة من أعيان العاصمة، وكان هدفها خيري بالدرجة الأولى إذ كانت مهمتها إسعاف المعوزين من الأفراد والعائلات ماديا وعابري السبيل الحالين

بالجزائر ومساعدتهم على الرجوع إلى أوطانهم بالإضافة إلى الاهتمام بالمريض والطفل المتعلم والبنت وشؤون الأسرة وكذا تعليم المرأة حرفة الخياطة والطرز وغيرها من الأنشطة الاجتماعية، كان يرأس هذه الجمعية الطيب العقبي (البصائر، 1934، 16-5).

وقد نوهت جريدة الشهاب بتأسيس الجمعية الخيرية ووصفته بالحدث العظيم، إذ اصبح مكان لجمع التبرعات من المحسنين كما كان مكان لقاء لعلماء ورجال الجمعية فقد كانت علاقتهم وطيدة بالجمعية الخيرية، حيث كانوا يحضرون اجتماعاتها ويشاركون في دوراتها، ومن ذلك حضور ابن باديس في الدورة العادية للجمعية الخيرية في أفريل 1934م والذي حضره ما يزيد على خمسة آلاف مشارك لبوا دعوة الجمعية الخيرية من عمالات قسنطينة ووهران والعاصمة (الشهاب، 1934، 941)، القى فيها الشيخ الطيب العقبي مداخلة ذكر فيها الحاضرين بالبر والإحسان وأثره في المجتمع، وعالج الشيخ ابن باديس في مداخلة له كذلك روح الإحسان في الأمة العربية مشيدا في نفس الوقت بالجمعية الخيرية "ذلك هو يوم الجمعية الخيرية المشهود . فلم يكن اجتماعها يوم الثاني أفريل نصرا بينا للجمعية الخيرية الإسلامية وحدها،...، بل كان نصرا عظيما لليقظة الإسلامية الجسيمة التي تحلت بأسمى مظاهرها وأعظم معانيها في ذلك اليوم المشهود"(الشهاب، 1934، 397).

❖ **جمعيات خيرية أخرى:**

أسهم علماء الجمعية في تأسيس العديد من الجمعيات في مختلف جهات الوطن إمانا منهم بأهمية العمل الخيري لتكفل بقضايا المجتمع لعل منها نذكر الجمعية الخيرية بباتنة، تأسست هذه الجمعية لإعانة

المحتاجين من المسلمين وتقديم إعانات إنسانية نافعة بإطعامها للفقراء ومعالجتها للضعفاء، حيث كانت توزع الخبز على الضعفاء والذين لم يكن لهم من نعيم هذه الحياة نصيب (الصراط السوي، 1934، 7)، وكذا الجمعية الخيرية بسكرة:

تأسست هذه الجمعية لإعانة الفقراء والمساكين وتعليم البنين والبنات فكان من أعضائها أحميدة عبد القادر رئيسا محمد خير الدين نائبا له، محمد مدحة نائب ثاني، حيث قدمت هذه الجمعية قنونها الأساسي للحكومة للموافقة عليه وكان من إنجازات هذه الجمعية إنشاء مدرسة للبنين والبنات ببسكرة (البصائر، 1936، 7).

3. تأسيس الجمعيات المهنية:

حاول رجال الإصلاح إعادة بعث الحركة الاقتصادية للجزائر من خلال إنشائها للجمعيات مهنية من بينها: الجمعية الودادية، التي تأسست بقسنطينة بغرض ترقية التاجر المسلم وتعريفه بماله وعليه في تجارته، ورفع شكاويه وتظلماته للدائرة الحكومية؛ اجتمع أعضاء هذه الجمعية بقاعة نادي الاتحاد تحضيرا لسرد ومناقشة القانون الأساسي وتقديمه للحكومة، باشرت العمل تحت رئاسة الشاب حسن حنوز وهيئة إدارية تتركب من كبار التجار واختير للكتابة محمد المحامي وللمالية دمق محمد(الشهاب، 1935، 12)، نجد كذلك جمعية أخرى كان لها تأثير كبير على الجانب الاقتصادي خاصة ما تعلق بالتجارة وهي جمعية التجارة التي رسمت جملة من الأهداف، سعت لتحقيقها يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- تعريف التجار بواجباتهم المتمثلة في النظافة الحسية والمعنوية.
- تعريفها بحماية حقوق التاجر الضائعة من خلال تسجيلها في الدفاتر.

- حماية التجار من الأشياء المغشوشة والمستوردة من الخارج.
- ضرورة زيادة عدد المعامل للمسلمين مع الدعوة لتأسيس معمل للعجين.
- وضع قرارات لغلق المحلات التجارية في فترات معينة كيوم الجمعة الأمر الذي عمل به كل التجار المنخرطين في سلكها.
- بالإضافة إلى اهتمامها بتوزيع أكسية على تلاميذ المدارس النجباء فصرفت نحو 4 آلاف فرنك.

بالإضافة إلى ما سبق نجد تأسيس نادي العمل بمدينة سكيكدة سمي بنادي العمل ليكون اسمه مطابق لمساعيه، وليكون رائد العمل المبني على الصدق والتضحية والمشاورة. وكان من بين أعضائه الناشط الأديب ابن سلمان محمد المرتضي رئيس لهذا النادي والكاتب العام ابن العمري حسن ومحسن حسن نائب له، وبوتيقز أحمد أمين المال، بخوش السعيد نائب له عزوز خالدي مراقب المال (البصائر، 1936، 08).

وقد تحول نادي الترقي سنة 1955م إلى مقر الاتحاد العام للتجارة الجزائرية والذي ترأسه عمر عيشون أو محمد عيشون كما في الحالة المدنية وهو رئيس قديم للاتحاد العام للتجارة الجزائرية مسؤول نادي الترقي أثناء الكفاح المسلح، وهذا ما يذكره مفدي زكرياء في هذا النادي الذي بقي صامدا كالجبل في جهة العاصمة الجزائرية، يؤدي رسالته ويواكب ثورتها المقدسة، حيث انفتحت أبوابه لإيواء حركة الاتحاد العام للشغالين الجزائريين سنة 1955م - 1956م (الوناس، 2013، 155).

خاتمة:

رغم كل ما سبق نجد أن الكثير من الكتاب والمؤرخين يؤكدون أن المذهب الإصلاحي الجزائري، ممثلا في جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين لم يول العناية اللازمة لمشاكل الاقتصاد العينية وللأوجه المختلفة لاستثمار رؤوس الأموال، فحسبهم لم يتمكن ابن باديس وأصحابه، إما بدافع الحذر أو لانعدام مشروع واضح في هذا المجال من إرضاء أتباعهم الأوفياء، فالإصلاحيون حسبهم لم يكونوا ميالين للجانب الاقتصادي، ذلك أن النزعة الأخلاقية كانت تطغى عليهم، لكن في المقابل كانوا يشجعون المبادرات الفردية في هذا الجانب ويدعمونها، سعيا منهم لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للشعب الجزائري وإنعاش مصادر رزقه، حيث اعتبرت المسألة على درجة القصوى من الأهمية في مجال الإصلاح؛ ذلك أن العناية بهذا المجال يعكس الإدراك الصحيح بجوهر الانحطاط الذي كانت تعيشه الجزائر، حيث تمكنوا من إعادة بناء مقومات الشخصية الوطنية في بعديها الروحي والمادي معا.

قائمة المصادر والمراجع:

1- **بصائر**. (1936). العدد 21، السنة الأولى/(1934). العدد16.

2- بوعزيز يحي. (2009). **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب.**

3- تركي رابح. (2001). **ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، ط5، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

4- حربي محمد. (1994). **الثورة الجزائرية- سنوات المخاض-** (المترجمون نجيب عيادة وصالح المثلوثي) الجزائر.

5- الحواس الوناس. (2013). **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية 1927-1954.** الجزائر: دار شطايبي للنشر والتوزيع.

6- الخطيب أحمد. (1984). **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

7- رزاقي عبد الرحمن. (1976). **تجارة الجزائر الخارجية.**

8- الزبيري محمد العربي. (1984). **الثورة الجزائرية في عامها الأول**. قسنطينة، الجزائر: دار البعث للطباعة والنشر.

9- زوزو عبد الحميد. (2004). **محطات في تاريخ الجزائر**. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

10- زوزو عبد الحميد. (2005). **الأوراس إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1837-1939**م. الجزائر: دار هومه.

11- سجل جمعية العلماء. (1937). قسنطينة.

12- سعد الله أبو القاسم. (1992). **الحركة الوطنية الجزائرية**، ط2، المجلد 02. بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

13- شارل روبير أجرون. (1982). **تاريخ الجزائر المعاصرة**.

14- الشهاب. (1930). مج06، ج8/(1931) ، مج07، ج12/(1932)/ (1934)/ (1934). عدد 16 أفريل/ (1935). مج 11 ، ج3/ (1937). مجلد 13.

15- شيبان عبد الرحمن. (دت). **من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**. الجزائر: دار المعرفة.

16- صاري الجيلالي، محفوظ قداش. (1987). **الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954**. (المترجم عبد القادر بن حراث) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

17- الصراط السوي. (1934). العدد 16.

18- ابن العقون عبد الرحمن. (1984). **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، مج2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

19- علوي عمار. (2004). **الملكية والنظام العقاري في الجزائر**. الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

20- بن عمر أحمد. (1951). الحالة الاقتصادية للجزائريين. **جريدة المنار**، العدد 04.

21- عميراوي حميدة. (2004). **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط02، عين مليلة: دار الهدى.

22- فرحات عباس. (د.ت). **حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)**. (ترجمة بوبكر رحال) المحمدية، المغرب: مطبعة فضالة.

23- فيكس ليون. (د ت). **الجزائر حتف الاستعمار**. (المترجم محمد عيتاني) بيروت، لبنان: مكتبة المعارف.

24- قداش محفوظ. (2012). **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939م.** دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع.

25- المدني أحمد توفيق. (1963). **كتاب الجزائر**. القاهرة، مصر: دار المعارف.

26- المدني أحمد توفيق. (2009). **حياة كفاح (مذكرات).** الجزائر: دار البشائر للنشر والتوزيع.

27- المدني أحمد توفيق. (2010). **هذه هي الجزائر**، ط1، الجزائر: عالم المعرفة للنشر والإشهار.

28- مراد علي. (2007). **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر 1925-1940.** (المترجم محمد يحياتن) الجزائر: دار الحكمة للنشر والتوزيع.

29- مريوش أحمد. (2006). **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900- 1954م**، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.

30- مناصرية يوسف. (1988). **الاتجاه الثوري للحركة الوطنية الجزائرية**، ط1. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

31- مهساس أحمد. (2007). **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، الجزائر: دار المعرفة.

32- مياسي إبراهيم. (بلا تاريخ). الاستيطان الفرنسي. **مجلة المصادر.**

33- Ageron. (1971). ***Histoire de L'Algérie contemporaine***.

34- André, M. (s.d.). ***Ma guerre d'Algérie***. Paris: Editions sociales.

35- BENISSAD, M.-H. (1979). ***Economie du développement de l'Algérie***.

36- Bourdieu, P. (1980). ***Sociologie de l'Algérie***.

37- Hildebert, I. (1856-1956). *La viticulture Algérienne, erreur économique,* ***revue Africaine***, p 472.

38- Mahsas, a. (2000). ***Le secret Sur : Réalités, Coloniales et Résistances***.